CFS: 2006/Inf.11

A

September 2006

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

لجنة الأمن الغذائى العالمى

الدورة الثانية والثلاثون

روما، 30 أكتوبر/تشرين الأول – 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2006

البند الخامس من جدول الأعمال

مقتطفات من تقرير المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية (ICARRD) (بورتو أليغري، البرازيل، 7–10 مارس/آذار 2006)

بيان المحتويات

		الفقرات
أولاً–	المقدمة	3–1
ثانياً–	معلومات أساسية: الطريق من المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية	
	الى المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية	9–4
ثالثاً–	المؤتمر	23–10
	تنظيم المؤتمر	14–10
	المشاركة ونتائج المؤتمر	23–15
رابعاً–	نتائج المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية	24
خامساً–	التزامات المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية	25
سادساً–	متابعة المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية	
	من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	30–26
سابعاً–	الإرشاد المطلوب من لجنة الأمن الغذائي	31
الملحق 1		
الملحق 2		

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والمرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على شبكة الإنترنت على الموقع www.fao.org

J8345/A

أولاً– المقدمة

1– تستعرض هذه الوثيقة تقدم وإنجازات المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية الذي عقد في بورتو أليغري، البرازيل، 7 – 10 مارس/آذار 2006. وتلقي الضوء على الإعلان النهائي والتزامات المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية (الملحق 1)، والمتابعة الأولية التى تجريها المنظمة، والمجالات التي تتطلب إرشاد لجنة الأمن الغذائي العالمي.

2– افتتح المؤتمر فخامة القائم بأعمال الرئيس البرازيلي José Alencar Gomes da Silva، والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة وبحضور ما يقارب 1400 مشارك. ومثلت في المؤتمر 92 دولة عضواً، بمن في ذلك 25 وزيراً، و8 وكالات تابعة للأمم المتحدة، و6 منظمات حكومية دولية، وأكثر من 150 منظمة من المجتمع المدني.

3– وأهدي المؤتمر الى ذكرى الطبيب البارز والدبلوماسي والأكاديمي البروفيسور Josué de Castro (1908–1973)، صاحب كتاب "جغرافية الجوع" الصادر في عام 1946. وقد كان رئيسا لمجلس المنظمة من عام 1951 الى 1955.

ثانياً– معلومات أساسية: الطريق من المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية الى المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية

4– انعقد المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية قبل 27 عاما (يوليو/تموز 1979) في روما، واعتمد إعلان المبادئ وبرنامج العمل اللذين عرفا بـ "ميثاق الفلاحين". وطرح المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية اقتراحاً شاملاً للعمل الوطني والدولي ومثل معلماً مهماً في الكفاح من أجل القضاء على الجوع والفقر، وأوجزت الرسالة الرئيسية للمؤتمر فى العبارة التالية: *النمو ضروري ولكنه غير كاف؛ ويجب دعمه بالمساواة والمشاركة الشعبية.*

5– ورغم الالتزامات الشديدة من جانب الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي بتنفيذ نشاطات متابعة المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية في الثمانينات وبداية التسعينات من العقد المنصرم، إلا أن الاهتمام ضعف في منتصف التسعينات. وكان أحد الأسباب زيادة عبء الدين الذي تواجهه العديد من البلدان النامية، التي أقدم الكثير منها كذلك، على تطبيق برامج إعادة هيكلة القطاع العام، لذا لم يكن لديها ببساطة الموارد المالية والقدرات المؤسسية لدعم برامج إصلاح زراعي وتنمية ريفية طموحة. ومن بين الأسباب أيضا الجهود التى تبذلها النخب لحماية المصالح المكتسبة وتقويض إدخال و/أو وتطبيق تدابير إصلاح حقيقية. كما كان من بين الأسباب انعدام الالتزام السياسي، وعدم توافر البيروقراطية، وعدم كفاية القدرات الفنية، وضعف القدرات التمثيلية والإدارية للمُنتج والعامل والمنظمات المجتمعية فى الريف. وبما أن مبادئ المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية وكثيراً من أوجه برامج العمل التي جاء بها قد

جسدت في إعلان وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية في عام 1996، وبموجب قراره 212/1999 المؤرخ في 25 مارس/آذار 1999، فقد قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة التوقف عن مراجعته كل أربع سنوات لتنفيذ قرارات المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، ودعي المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة إلى أن يرسل اليه كل أربع سنوات ابتداء من عام 1999 تقريراً معداً للجنة الأمن الغذائي بشأن التقدم في تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية.

6- وقد أسفر التشديد الناشئ على التنمية المستدامة والأمن الغذائي في مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية لعام 1992 وفي جميع مؤتمرات الأمم المتحدة خلال عقد التسعينات، بما في ذلك مؤتمر القمة العالمي للأغذية، عن تحول نوعى أبرز الحاجة للاستجابة الى تداخل القضايا الاقتصادية، والاجتماعية والصحية والجنسية والبيئية والسكانية والمؤسساتية. وقد شهد مؤتمر قمة الألفية والمتابعة التى جرت مؤخرا بعد مرور خمس سنوات على انعقاده، تعهداً سياسياً كبيراً ودعا الى "تسارع" الجهود فى المجتمع الدولي، والحكومات، والمجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل إنجاز الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية بحلول عام 2015.

7- إن تزايد عدد الحكومات الديموقراطية في البلدان النامية وفي أوروبا الوسطى والشرقية، وترافق هذا مع لامركزية الحكم في جميع الأقاليم، قد مكنا من ظهور مجتمع مدني أقوى مؤهل بشكل أفضل للمشاركة مع القطاعين العام والخاص. وتكتسب الحركات الاجتماعية الجديدة التي تعمل ليس فقط داخل البلدان، وإنما أيضاً على المستويين الإقليمي والعالمي أهمية خاصة، معطية بذلك سلطة أكثر فاعلية وتأثيراً الى تحالفات الفقراء في مطالبتهم بالحصول على الأرض وغيرها من سبل العيش، والحقوق القانونية والسياسية، وتطورات إيجابية (مواتية للفقراء) في السياسات والخدمات. وفي الوقت نفسه، هناك الكثير الذي يتوجب عمله لتعزيز قدرات المؤسسات الأهلية ومؤسسات الحكومات المحلية، وكذلك منظمات المزارعين، والمنتجين الآخرين والعمال والتعاونيات والغرف الزراعية.

8- وقدمت المنظمة في يونيو/حزيران 2005، اقتراحاً بالدعوة الى عقد *المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية: التحديات الجديدة والخيارات لإحياء المجتمعات المحلية الريفية*، رؤية للمستقبل، ووافق عليه بالإجماع مجلس المنظمة في دورته الثامنة والعشرين بعد المائة كعنصر حاسم لبرنامج المنظمة فى الوفاء بالتزامات مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية. ورأى المجلس أن هذا المؤتمر سيسهم في تعبئة الحكومات والمجتمع الدولي لدعم الإصلاح الزراعي الجاري وعمليات التنمية الريفية، وفي تأمين حقوق الملكية وحرية الوصول الى الأرض والموارد الطبيعية الأخرى من قبل الفقراء. ورحب المجلس بالعرض السخى الذى قدمته حكومة البرازيل الكريمة لاستضافة المؤتمر في بورتو اليغري (البرازيل).

9- ووفر المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية فرصة مناسبة للفت انتباه العالم إلى الوجه الريفي للجوع والفقر وإلى الحاجة الى رؤية جديدة. وكانت أهداف المؤتمر كما يلي:

- تشجيع الفهم والتعليم والحوار البناء لمعالجة الإصلاح الزراعي، والتنمية الريفية المستدامة وقضايا الفقر الريفي من خلال إيجاد برنامج دائم لمراقبة وتقييم أفضل السياسات والممارسات والتقدم في الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية؛
- تقاسم الخبرات، وتشجيع الاعتراف، وتحسين الاستعداد والأعمال الملموسة من جانب المجتمع الدولي، والحكومات، ومنظمات المنتجين ومنظمات المجتمع المدني وغير ذلك لتعزيز التعاون الدولي والتشجيع على تهيئة فرص عادلة وشفافة وقابلة للمساءلة للوصول إلى الأرض وإلى الموارد الطبيعية.

ثالثاً– المؤتمر

تنظيم المؤتمر

10– أنشئت لجنة توجيهية دولية لتكون هيئة لمكتب المؤتمر تقدم إرشاداً عاماً للعملية التمهيدية بالتعاون مع الأمانة عن طريق الأمين التنفيذي. وتشكلت هذه اللجنة التي رأستها الفلبين، من ممثل عن كل مجموعة إقليمية، مع مراقبين من المنظمة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ولجنة التخطيط للمنظمات غير الحكومية/ ومنظمات المجتمع المدني. واستفادت أيضا خدمات الأمانة التى قدمها قسم التنمية الريفية للمنظمة التابع لمصلحة التنمية المستدامة، من الدعم الذى تقدمه هيئة الشؤون الفنية والسياسات التي تشمل كل الأقسام التقنية للمنظمة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وكانت أمانة البرازيل الوطنية هى المسؤولة عن تقديم الدعم اللوجستي وأنشطة الإعداد للمؤتمر في البرازيل. ومن السمات الرئيسية لعملية المؤتمر الحوار الفعال بين منظمات المجتمع المدني والحكومات.

11– وحُددت الموضوعات الرئيسية للمؤتمر عبر عملية استشارية مفتوحة، يسرت المنظمة اجراءها وشارك فيها عدد كبير من الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني وغير ذلك من أصحاب الشأن. وقام خبراء بارزون ومؤسسات بإعداد خمس ورقات عن المواضيع التالية:

- إحياء الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية فى جدول الأعمال الدولي.
- سياسات وممارسات لضمان وتحسين قدرة الفقراء على الوصول إلى الأرض وتشجيع الإصلاح الزراعي لتخفيف الفقر والجوع.
- بناء القدرة على تحسين الوصول إلى الأرض، والمياه والمدخلات الزراعية والخدمات الزراعية.
- تهيئة فرص جديدة لدعم المنتجين الريفيين، وعمال الريف ومجتمعاتهم من أجل تسهيل خيارات السكان في التنمية الريفية.
- وضع الإصلاح الزراعي في سياق السيادة الغذائية، والحق في الغذاء والتنوع الثقافي: الأرض، والإقليم والكرامة (أعدتها إحدى منظمات المجتمع المدني).

ونوقشت مسودات ورقات القضايا قبل انعقاد مؤتمر الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية فى اجتماع منظم بالفيديو.

12- دعيت الحكومات لتقديم تقارير وطنية تتبع نموذجا موحدا لتسهيل الإبلاغ عن أفضل السياسات والممارسات والدروس المستفادة. وقدم أربعون تقريراً وطنياً الى المؤتمر: 18 من أفريقيا؛ و6 من آسيا والمحيط الهادئ؛ و8 من دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي؛ و5 من الشرق الأدنى؛ و3 من أوروبا (الملحق 2).

13- ولتعزيز قاعدة المعرفة ونقاشات المؤتمر، أعدت دراسات لـ 29 حالة قدمت من أصحاب الشأن الوطنيين إلى المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية: 10 من أفريقيا؛ و6 من آسيا والمحيط الهادئ؛ و9 من أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي؛ و3 من الشرق الأدنى؛ وواحدة من أوروبا (الملحق 2).

14- نوقشت خلال عملية الإعداد للمؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي، مسودات دراسات الحالات فى حلقات عمل وطنية حضرها ممثلون من الحكومات وأصحاب الشأن الآخرين ويسرت المنظمة تنظيمها. وساعدت هذه العملية فى تحديد القضايا البارزة والتوصل الى اتفاق على سلم أولويات الأعمال على المستوى الوطني بين مختلف أصحاب الشأن — المجتمع المدني، والحكومات، والمانحون، والقطاع الخاص، والمنظمات الحكومية الدولية.

المشاركة ونتائج المؤتمر

15- ألقى المدير العام للمنظمة، ورئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وممثل عن منظمات المجتمع المدني والوزير البرازيلى للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية (بصفته رئيس المؤتمر)، كلمات في الجلسة العامة للمؤتمر. وأدلى 39 من رؤساء الوفود ومن الكرسى الرسولى ببيانات فى الجلسة العامة عن التقدم المحرز في الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية. وعرض متحدثون بارزون ورقات القضايا أمام الجلسة العامة وقام الأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية بعرض ورقة تحصر مساهمات المنظمة في مجال الممارسات والسياسات الجيدة في الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية.

16- وأنشأ المؤتمر هيئتين فنيتين بحثتا استنتاجات ورقات القضايا ودراسات الحالات وقدمتا تقرير عنها إلى الجلسة العامة.

17- وركز نقاش مفتوح بين ممثلي المجتمع المدني وممثلي الحكومات على الدور الحاسم للإصلاح الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر، وأبرز ذلك النقاش الأهمية الأساسية للحوار المفتوح والسياسات العامة الفعالة من أجل تهيئة فرص أفضل للوصول إلى الأرض وإلى موارد سبل المعيشة الأخرى كشرط لا غني عنه لتنمية قدرات الإنسان وحفظ كرامته.

18- وعقد اجتماع مناقشة بين الخبراء بشأن الإصلاح الزراعي، والعدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة ضم خبراء بارزين من حكومات (اندونيسيا، والنيجر، والفلبين وراوندا)؛ والمجتمع المدني والحركات الاجتماعية (البرازيل، وايطاليا وجنوب أفريقيا)؛ ومنظمات المجتمع المدني الدولية، والمنظمات الحكومية الدولية، ومنظمات البحوث الدولية.

19- بالتوازي مع وقائع المؤتمر، نظمت سبع وعشرون جلسة موضوعية خاصة، من قبل الحكومات، والمنظمات الدولية (منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية)، والمنظمات غير الحكومية، وشبكات المجتمع المدني، لمناقشة المواضيع الخاصة ذات الصلة بالمؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية.

20- وقدم خمسة عشر اقتراح شراكة في معرض الشراكة، منها ستة كان قد سبق الاتفاق عليها، أو توقيعها أو كانت قيد التنفيذ. وكان المعرض فرصة لعرض التقدم في مبادرات الشراكة القائمة أو إطلاق مشاريع مشتركة جديدة عملية المنحى للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، وتحسين التآزر بين الشركاء وفرص التعلم من واقع التجربة وجمع أموال اضافية.

21- وتفاعل منتدى مواز للمجتمع المدني عن "الأرض، والإقليم والكرامة" تفاعلاً وثيقاً مع المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، واجتذب أكثر من 300 مشارك من المجتمع المدني من 210 منظمات و 66 بلداً. وعرضت نواتج المنتدى والبيان الصادر عن المجتمع المدني على المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية وجرى إدراجها كملحق لتقرير المؤتمر.

22- وحظي المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية بتغطية إعلامية واسعة من أكثر من 70 وسيلة إعلامية مختلفة في أنحاء العالم عبر نشرات أنباء أو تعليقات.

23- وأعتُمد تقرير المؤتمر، الذي قدمه المقرر العام (أنغولا)، بالإجماع من جانب المؤتمر في جلسته الختامية. وقدم رئيس لجنة الصياغة (الفلبين)، الإعلان النهائي، الذي كان قد جرى التفاوض عليه في روما طوال المؤتمر ثم ووفق عليه بدون تصويت.

رابعاً- نتائج المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية

24- أيد المؤتمر بشدة وجهة النظر القائلة إن الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية حاسماً الأهمية لبلوغ أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالفقر والجوع والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. واعتُبر الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية أساسيين لمكافحة المشكلتين الحقيقيتين المتمثلتين في إهمال المجتمعات الريفية وعزلتها. وما زالت توجد فوراق كبيرة في الملكية والوصول الى الأرض والموارد الطبيعية الأخرى، وكذلك إلى الخدمات الريفية، وذكرت عدة دول أعضاء أن تركيز الملكية آخذ في الازدياد. وجرى الاعتراف بأن النجاح فى إنجاز الاصلاحات الزراعية والتنمية الريفية صعب للغاية، وأفاد بعض الأعضاء عن إحراز تقدم، بينما أشار آخرون إلى وجود صعوبات. ومع ملاحظة التنوع الكبير في الظروف والتجارب، تم الاتفاق بالإجماع على أن جدول أعمال الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية مازال أمامه شوط طويل، وأن توافر رؤية جديدة وإرادة سياسية هو أمر حاسم الأهمية لتهيئة فرص مضمونة

وعادلة للوصول إلى الأرض والموارد الطبيعية الأخرى وكفالة تنمية ريفية مستدامة. وجرى الاعتراف بالمنظمة بصفتها وكالة الأمم المتحدة الرائدة في مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ سياسات وبرامج الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية.

خامساً- التزامات المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية

25- يجسد الإعلان الختامى المعتمد بدون تصويت، روح المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية ويحدد خمسة التزامات تتعهد الحكومات بتنفيذها بالشراكة مع المجتمع المدني والمنظمة والمنظمات الوطنية والدولية الأخرى (فقرة 30 من الإعلان الختامي). وهي كما يلي:

إننا نتعهد بالأفعال والمساعدة بتنفيذ مبادئ المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية من أجل إنجاز الرؤية الجديدة للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، من خلال مايلي:

1- سنطور آليات مناسبة من خلال برنامج ثابت على المستويات العالمية، الإقليمية، الوطنية و المحلية لغرض تأسيس حوار اجتماعي، وتعاون ورصد وتقييم التقدم في الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، التي هي حاسمة الأهمية في تشجيع عدالتها الاجتماعية وتعزيز إصلاح زراعي وتنمية ريفية وقابلية للاستمرار بيئياً، وأكثر تركيزاً على الفقراء وتحترم المساواة بين الجنسين.

2- سنوصي لجنة منظمة الغذاء والزراعة المختصة بالأمن الغذائي العالمي وبالتنسيق التام مع لجنتها الخاصة(لجنة الزراعة)، تبني إجراءات مناسبة لتنفيذ إعلان المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية. ولغرض مراقبة تنفيذ إعلان المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي، كذلك نوصي لجنة الأمن الغذائي العالمي تبني حزمة إرشادات إضافية في تقديم التقارير. وينبغي لهذه العمليات ضمان مشاركة المجتمع المدني، ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى التي تتعامل مع السيادة الغذائية، والأمن الغذائي، الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية.

3- سندعم مبادرات الشراكة الدولية حول الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية وبالتوازي مع الخطوط العامة لإعلان المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي.

4- نقترح على المنتدى الخاص لحوار أصحاب الشأن المتعدد الذي سيعقد خلال الدورة الثانية والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي، سبتمبر/أيلول 2006، وان يتضمن جدول أعمالها بخصوص الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، كآلية إضافية لمتابعة نتائج مؤتمر الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية. وسيكون بنداً مهماً على جدول الأعمال يناقش خلال المراجعة نصف السنوية للتقدم في تنفيذ خطة العمل لمؤتمر القمة العالمي للأغذية.

5- نوصي الدورة الحادية والثلاثين بعد المئة لمجلس منظمة الأغذية والزراعة، تشرين الثاني/نوفمبر 2006، بدراسة أمكانية تبني المزيد من آليات المتابعة المصممة لمساعدة البلدان في تنفيذ نتائج المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية.

سادساً- متابعة المنظمة لمؤتمر الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية

26- تلتزم المنظمة بالمساعدة التامة للدول الأعضاء في إنجاز هذه الالتزامات. وتمشيا مع الالتزام الرابع، عمدت المنظمة إلى عقد حوار بين أصحاب شأن متعددين حول الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية خلال المنتدى الخاص بمناسبة الدورة الثانية والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي.

27- واستجابة للالتزام الثاني الداعي إلى اعتماد إجراءات ملائمة لتنفيذ إعلان المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، بما في ذلك إرشادات إضافية في إعداد التقارير، بدأت المنظمة بتحديد معايير مرجعية ومؤشرات كمية، ومجموعات البيانات والإحصاءات المتوافرة (من بينها الإحصاء الزراعي العالمي) التي يمكن أن تسهم في عملية رصد وتنفيذ إعلان المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية. ويعتمد هذا العمل على مناقشة الورقة التقنية لهذا الموضوع التى نوقشت في المؤتمر.

28- ونوقشت أساليب للمتابعة في المؤتمر الإقليمي للمنظمة لبلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (كاراكاس، أبريل/نيسان 2006) حيث اقترح، من بين أمور أخرى، طرح مبادرة خاصة للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية. ويمكن لهذه المبادرة أن تسهم في تطوير البرنامج الدائم للحوار حول الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية الذي استحدث خلال المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية على المستويات الاقليمية والعالمية والوطنية، من خلال تنظيم حلقات عمل تقنية وإعداد برامج لبناء القدرات وبرامج للمساعدة التقنية ووضع خطوط توجيهية وطنية. وأنشئت جماعة عمل مشتركة للمؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية بين المنظمة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ولجنة التخطيط الدولية لمناقشة طرق تنفيذ هذه المبادرة الخاصة. وأبدت منظمات أخرى مثل منظمة العمل الدولية، ومركز التنمية الريفية المتكاملة لآسيا والمحيط الهادئ والإتحاد الأفريقي رغبتها في المشاركة. وقدمت لجنة التخطيط الدولية كذلك اقتراحات عن الإصلاح الزراعي الموجه نحو الناس وعن العمل المشترك بشأن النُهج المتفاوض عليها لتنمية الأراضي والتي تهدف إلى بناء قدرات المنظمات الأهلية والمنظمات الشعبية الريفية ومنظمات المزارعين والتعاونيات.

29- وتعمل أمانة المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية على إعداد نظام لرصد مبادرات الشراكة لتسهيل تبادل المعلومات حول الممارسات الجيدة وبناء قدرات الشركاء فى متابعة المؤتمر، دعما لأولويات مثل إشتغال الأسر بالزراعة، والنُهج الزراعية البيئية والنُهج الإقليمية، وحيازة الأراضي وإدارتها، والزراعة المستدامة والتنمية الريفية والزراعة والعمالة الريفية.

30- وستساعد المنظمة الدول الأعضاء في إبقاء الرؤية الجديدة للمؤتمر الدولى للاصلاح الزراعى والتنمية الريفية حاضرة عبر الدفاع عنها في المنتديات العالمية، وكذلك في المناقشات الوطنية والإقليمية. وستعزز المنظمة شراكاتها مع مراكز التنمية الريفية والإصلاح الزراعي: مركز التنمية الريفية المتكاملة لآسيا والمحيط الهادي، ومركز التنمية الريفية المتكاملة في أفريقيا، والمركز الإقليمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية في الشرق الأدنى، وشركاء إقليميين آخرين في مجال تشجيع وتنفيذ متابعة المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، بما في ذلك المساعدة في تعزيز و/أو إعادة تنشيط هذه المنظمات الإقليمية، حسب الاقتضاء، ولتمكينها من القيام، إذا ما طلب منها ذلك، بمهام المراقبين الإقليميين لجهود الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية.

سابعاً- الإرشاد المطلوب من لجنة الأمن الغذائي

31- بالنظر الى نتائج والتزامات المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، وخصوصاً الالتزام الثانى من إعلان المؤتمر، والصلاحيات الممنوحة الى المنظمة لتنفيذها، يتوخى إرشاد لجنة الأمن الغذائي بشأن ما يلي:

(أ) إعداد مبادرة خاصة للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية تكون حقيقية لتنفيذ إعلان المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، وتقوم بحشد التمويل لمتابعة المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية وتعزيز الحوار بين أصحاب الشأن المهتمين بالقضايا المتفق عليها في إعلان المؤتمر؛ ويمكن للمنظمة تقديم مساعدة في مجال السياسات والأمور الفنية لتسهيل وضع برامج للحوار على المستويات العالمية والاقليمية والوطنية، يقدم نهجا قائمة على الشراكة، وحوارا اجتماعيا، وتعاونا بناءً للشراكات بين الحكومات، والمجتمع المدني، والمانحين والشركاء الآخرين؛

(ب) وإعداد مجموعة خطوط توجيهية وطنية لتستخدمها الحكومات بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني ومنظمات الأمم المتحدة في رصد تنفيذ إعلان المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، بما في ذلك تحديد مؤشرات مناسبة وتوسيع وتحسين قاعدة البيانات الخاصة بالإصلاح الزراعي والتنمية الريفية.

الملحق 1

إعلان المؤتمر

1 – نحن، الدول الأعضاء، المجتمعين في المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية (المؤتمر)، التابع لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة)، بدعوة من حكومة البرازيل، نؤمن إيمانا راسخاً بالدور الأساسي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية في تشجيع التنمية المستدامة التي تشمل، ضمن ما تشمل، تطبيق حقوق الإنسان، والأمن الغذائي، والقضاء على الفقر، وتعزيز العدالة الاجتماعية على أساس سيادة القانون في إطار ديمقراطي.

2 – وإذ نشير إلى نتائج المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، عام 1979، وميثاق الفلاح، الذي شدد على الحاجة لوضع استراتجيات وطنية ملائمة للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، ودمجها في استراتيجيات التنمية الوطنية العامة.

3 – وإذ نشير إلى الخطوات الهامة التي اتخذها جميع أعضاء المنظمة باعتمادهم مجموعة من الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم التنفيذ التدريجي للحق في غذاء كاف، في سياق الأمن الغذائي العالمي، والتي تعد أحد الاعتبارات الأساسية الخاصة بتشجيع التنمية الريفية.

4 – إذ نشير إلى الالتزام بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، والتي تأكدت من جديد أثناء مؤتمر القمة الألفية ، و الدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، في أيلول/سبتمبر 2005، على النحو التالي: "القضاء على الفقر المُدقع والجوع، وتحقيق تعميم التعليم الابتدائي، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وتخفيض معدل وفيات الأطفال، وتحسين الصحة النسائية، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا، وغيرها من الأمراض، وضمان الاستدامة البيئية، وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية".
لهذا فقد اعتمدنا الإعلان التالي:

5 – إننا نسلم بأن انعدام الأمن الغذائي، والجوع والفقر الريفي، ينتج في أغلب الأحيان عن اختلالات في العملية الحالية للتنمية، والتي تعرقل الحصول، بصورة واسعة، على الأراضي، والمياه، والموارد الطبيعية الأخرى، وغيرها من الأصول الخاصة بسبل المعيشة بصورة مستدامة.

6 – و نؤكد من جديد أن الحصول، بصورة واسعة ومأمونة ومستدامة، على الأراضي والمياه والموارد الطبيعية الأخرى، المتعلقة بالأخص بسُبل معيشة السكان الريفيين، و التي تشمل النساء وجماعات السكان الأصليين المهمشة والضعيفة، هي من الأمور الأساسية للقضاء على الجوع والفقر، التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي ينبغي أن تشكل جزءاً لا يتجزأ من السياسات الوطنية.

7 – ونسلم بأنه ينبغي وضع القوانين وإعادة النظر بما يكفل، في حالة وجود ملكية خاصة للأراضي والممتلكات، منح المرأة الريفية حقوقا كاملة، ومتساوية في ملكية الأراضي وغيرها من الموارد، بما في ذلك الحق في الإرث، وإجراء الإصلاحات الإدارية واتخاذ التدابير اللازمة لإعطاء المرأة نفس الحقوق التي يتمتع بها الرجل في الحصول على القروض، ورأس المال، وهو الحق في العمل، ووثائق الهوية القانونية، والتكنولوجيات الملائمة، والحق في الوصول إلى الأسواق والحصول على المعلومات.

8 – ونُدرك أن المنازعات بشأن الموارد كانت السبب الرئيسي للاضطرابات الأهلية، وعدم الاستقرار السياسي، والتدهور البيئي، على مرّ الزمن في أنحاء كثيرة من العالم.

9 – ونعترف بالحاجة إلى اعتماد سياسات وبرامج التنمية الريفية التي تكفل أخذ الإحتياطات، بصورة أفضل، لزيادة الصمود والاستجابة، بصورة فعالة، للكوارث الطبيعية، والكوارث الأخرى التي هي من صنع الإنسان.

10 – ونسلم بأنه يمكن لاتجاهات عالمية كثيرة أن تؤثر على أنماط التنمية، ولاسيما التنمية الريفية.

11 – ونؤكد من جديد على أهمية الزراعة التقليدية والأسرية، والإنتاج الذي تحققه الحيازات الصغيرة، وكذلك الأدوار التي تقوم بها المجتمعات الريفية التقليدية، والسكان الأصليون، للإسهام في الأمن الغذائي والقضاء على الفقر.

12 – ونعترف بالحاجة إلى تسهيل الإنتاجية الزراعية الإضافية والمستدامة بيئيا، وتسهيل التجارة العادلة، والاهتمام بمتابعة المفاوضات الخاصة بالبرنامج الإنمائي لإعلان الدوحة، ومتابعة السبل الفعالة، من الناحية العملية، للمعاملة الخاصة والتفضيلية، ضمن تدابير أخرى، لتمكين البلدان النامية من مراعاة احتياجاتها الإنمائية، بصورة فعالة، بما في ذلك الأمن الغذائي والتنمية الريفية.

13 – ونؤكد من جديد على أن السياسات الزراعية يجب أن تجد التوازن، بين السياسات الوطنية والاختصاصات والالتزامات الدولية، وإن السياسات الزراعية هي أداة هامة حقاً لتشجيع الإصلاح الزراعي، والإئتمانات والتأمينات الريفية، والمساعدات الفنية، والتدابير الأخرى المرتبطة بذلك، لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الريفية.

14 – ونعترف بأنه يجب مراجعة السياسات والممارسات الخاصة بتوسيع وتأمين إمكانية الحصول، بصورة مستدامة ومتساوية، والسيطرة على الأراضي والموارد ذات الصلة، وتقديم الخدمات الريفية، وإعادة النظر بهذه السياسات والممارسات، إذا لزم الأمر، بطريقة تحترم تماماً حقوق وطموحات سكان الريف، والنساء والجماعات الضعيفة، بما فيه مجتمعات الغابات وصيادي الأسماك، والسكان الأصليين، والمجتمعات الريفية التقليدية، وتمكينهم من حماية حقوقهم وفقاً للأحكام القانونية الوطنية.

15 – ولهذا نحن نشدد على أن مثل هذه السياسات والممارسات ينبغي أن تشجع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولاسيما للنساء والجماعات المهمشة والضعيفة. وفي هذا السياق، يجب أن تشرك مؤسسات و سياسات الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية أصحاب الشأن بما يتضمن أولئك المنتجين تحت نظم حيازة الأراضي الفردية والأهلية والجماعية، بالإضافة إلى مجتمعات صيادي الأسماك والغابات، وآخرين، في عمليات صنع القرار والتنفيذ الإداري والقضائي ذات الصلة وفقاً للأحكام القانونية الوطنية.

16 – ونشدد على ضرورة استجابة سياسات وقوانين ومؤسسات الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية لاحتياجات وطموحات السكان الريفيين، مع مراعاة التوازن بين الجنسين، والعوامل الاجتماعية والثقافية والقانونية والبيئية. ولهذا يجب إشراك أصحاب المصلحة ذوى الشأن في عملية صنع القرار.

17 – ونعترف بأهمية دور العدالة الاجتماعية وسيادة القانون، في إطار ديمقراطي وإعداد إطار قانوني ملائم للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية.

18 – ونسلم بالدور الحاسم الذي تقوم به الدولة لإتاحة فرص عادلة ومتكافئة، وتشجيع الأمن الاقتصادي الأساسي للنساء والرجال كمواطنين متساوين.

19 – ونحن مقتنعون بأهمية المساواة التي تشمل، الجوانب المتعلقة بالجنسين، والمشاركة الاجتماعية في التنمية الريفية المستدامة، حيث يشكل الحوار وتبادل المعلومات، وبناء القدرات، والخبرات، العناصر الأساسية لتحسين سياسات الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية في العالم.

20 – ونُدرك أهمية وضع سياسات عادلة وتشاركية وفعالة للأراضي والمياه، مع مراعاة الالتزامات الدولية ذات الصلة، خاصة من أجل المرأة والجماعات الضعيفة والمُهمشة.

21 – ولذا نحن نُدرك ضرورة وضع أنظمة إدارية تشجع التسجيل الكفء، ومنح صكوك الملكية، ومسح ملكية الأراضي، وتحسين البنية الأساسية، والقانونية، والمؤسسية والسوقية، بما يتضمن القوانين التي تتحكم في استخدام المياه، والاعتراف الرسمي بحقوق الاستخدام العرفي والمجتمعي بطريقة شفافة وقابلة للإنفاذ والتنسيق مع مصالح المجتمعات المحلية.

22 – ونُدرك أهمية تحسين تساوي فرص الحصول على إمكانات التمويل، لكل من الرجال والنساء، وتحسين آليات خفض تكاليف المعاملات، بما فيه التحويلات النقدية من أجل حشد الموارد وتيسير مساهمتها المركزة لتعزيز قدرات التنمية الريفية.

23 – وإننا نسلم بالحاجة إلى إيجاد سياسات عامة وتشريعات وخدمات تمكينية، لاسيما تلك المتعلقة بالإنتاج الريفي والتجارة، والمساعدة الفنية، والتمويل، وبناء القدرات، والتدابير الصحية والتعليمية، والبنية الأساسية، والدعم المؤسسي من أجل تحقيق دمج المناطق الريفية، على أتم قدر ممكن في جهود التنمية الوطنية.

24 – ونسلم بالحاجة للتوسع في تأمين فرص العمل، والدخل لسكان الريف، وتطوير المزارعين، من الرجال والنساء، وتجمعات المزارع الأسرية، وغيرهم من المنتجين، والعمال الزراعيين، والتعاونيات، وغيرها من المنظمات الريفية.

25 – ونسلم بأن على الدول المسئولية الرئيسية، من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بها، التي تتضمن السياسات الوطنية لتنفيذ استراتيجيات الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية. وفي هذا السياق، نسلم بالدور الحاسم لشراكة الحكومات والمجتمع المدني وأصحاب الشأن الآخرين، من أجل التنفيذ المستدام للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية.

26 – ونعترف بالحاجة لضمان حقوق مجتمعات صيادي الأسماك، ومجتمعات الغابات، والجبال، وغيرها من حقوق الجماعات الفريدة من نوعها، وضمان إمكانية وصولهم إلى مناطق الصيد، والغابات، والجبال، والبيئات الأخرى الخاصة، ضمن إطار الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

27 – ونؤكد من جديد على ضرورة مراعاة الإصلاح الزراعي، وغيره من الجهود نحو القضاء على الفقر للحفاظ على الأراضي، والمياه، والموارد الطبيعية الأخرى، وصيانتها، وعدم التسبب في فقدان تلك الموارد، لاسيما من أجل السكان الأصليين كأصحاب الماشية، والرعاة، والبدو الرحل، ولا في التسبب في دمجهم في المجتمع والقضاء على ثقافاتهم.

رؤية المؤتمر

28 – إننا نقترح أن تكون سياسات التنمية الريفية، بما يتضمن الإصلاح الزراعي، أكثر تركيزاً على الفقراء وهيئاتهم، وذات وجهة اجتماعية، تشاركية، تراعى التوازن بين الجنسين، في سياق التنمية المستدامة الاقتصادية، والاجتماعية، والسليمة بيئياً. وينبغي أن تسهم تلك السياسات في الأمن الغذائي، والقضاء على الفقر، استناداً إلى حقوق مضمونة للملكية الفردية والأهلية والجماعية، والمساواة، بما في ذلك، *عدة أمور*، من بينها توفير العمالة وخاصة للمعدمين، وتعزيز الأسواق المحلية والوطنية، وتأمين الدخل، وخاصة عن طريق المشروعات الصغيرة، ومتوسطة الحجم، والمشاركة الاجتماعية، والمحافظة على الأصول البيئية والثقافية للمناطق الريفية، ضمن منظور المعيشة المستدامة، وتمكين الجماعات الضعيفة لأصحاب الشأن من الريفيين. كما ينبغي تنفيذ هذه السياسات في إطار يراعي حقوق وطموحات سكان الريف، وخاصةً الجماعات المهمشة والضعيفة، وبموجب ضمانات قانونية وطنية، ومن خلال حوار فعال.

مبادئ المؤتمر

29- إننا نوافق على المبادئ التالية:

- اعتماد حوار وطني شامل، كآلية غالبة لضمان إحراز تقدم كبير في الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية.
- إقامة إصلاح زراعي ملائم، وبشكل أساسي، في المناطق التي تعانى من تناقضات اجتماعية قوية، ومن الفقر وانعدام الأمن الغذائي، كوسيلة لتشجيع الحصول بصورة أوسع ومستدامة على الأراضي والمياه والموارد الطبيعية والتحكم فيها. وينبغي أن يتحقق ذلك عن طريق برنامج قائم على سياسات مترابطة، أخلاقية، تشاركية، متكاملة، وعلى أساس عدة أمور من بينها المساعدة الفنية، والتمويل، وبناء القدرات، والتدابير الصحية والتعليمية، والبنية الأساسية، والدعم المؤسسي الذي يهدف إلى زيادة الكفاءة العامة للنظم الإنتاجية،وزيادة الإنتاجية الزراعية لأعلى درجة ممكنة، وفرص العمل، ورفاه السكان لجعل التنمية الريفية فعالة ومتوازنة بصورة حقيقية.
- دعم نهج تشاركي يستند إلى الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، بالإضافة إلى الحكم الرشيد، والمتوازن لإدارة الأراضي والمياه، والغابات، والموارد الطبيعية الأخرى، ضمن إطار قانوني ووطني، يركز على التنمية المستدامة ويقضي على الاختلالات من أجل محاربة الفقر والجوع.
- دعم متزايد للبلدان النامية، بما في ذلك بناء القدرات وتوفير المساعدات الفنية الملائمة، من أجل ضمان الاستخدام المحدود للموارد الطبيعية لصغار المزارعين وغيرهم من المنتجين، ولاسيما سكان الريف، والنساء والجماعات الضعيفة في المجتمع، كالسكان الأصليين ومجتمعات صيادي الأسماك، والغابات، وأصحاب الماشية، والفلاحين، والمعدمين، لضمان الأمن الغذائي وسبل المعيشة المستدامة.
- دعم البحوث التطبيقية وتطوير نقل التكنولوجيا، الذي تقوم به مؤسسات البحوث وخدمات الإرشاد الوطنية والدولية لتلبية احتياجات النساء المزارعات، والزراعة التقليدية، والأسرية، والمنتجين الآخرين، ذوى الملكيات الصغيرة، وكذلك المجتمعات الريفية التقليدية والسكان الأصليين، في سياق نظم إنتاج مستدامة.
- اعتماد سياسات وبرامج للتنمية الريفية تشجع اللامركزية، من خلال زيادة القدرات المحلية، والتركيز بشكل خاص على الفقراء للتغلب على التفرقة الاجتماعية، وعدم تقارب الفرص، وتشجيع التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين، وإيجاد فرص اقتصادية وفرص جديدة للعمل.
- تشجيع آليات للعمل بسيطة، وميسرة، ومتاحة لتأمين الحقوق العينية لحيازة الأراضي مع مراعاة الجماعات المهمشة بشكل خاص.
- تعزيز دور الدولة في وضع وتنفيذ سياسات وبرامج إنمائية، أكثر عدلاً وأكثر اهتماماً بالشعوب، لضمان الأمن الغذائي والرفاه لجميع المواطنين، لاسيما البرامج التي تهدف لمعالجة آثار فيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز، وأمراض أخرى على المجتمعات وسبل معيشتها الريفية.

- دعم المعارف والخبرات المحلية، وضمان توافر المعلومات والتكنولوجيات الملائمة، والوصول إليها بصورة فعالة، من جانب المزارعين التقليديين والأسريين وصغار المنتجين، والنساء المزارعات، والمجتمعات الريفية التقليدية، والجماعات الأصلية من أجل الإنتاج وتنويع الدخل؛ وتحسين روابط السوق على كافة المستويات، مع إعطاء الأولوية للأسواق المحلية والوطنية؛ وتشجيع المنتجات المحلية، التقليدية، وعالية الجودة، واستحداث وسائل صيانة وإعادة تأهيل قاعدة الموارد.
- دعم الشراكات المحلية، والوطنية، والإقليمية، والعالمية المتزايدة، والتضامن، والدعم الدولي، لمنظمات صغار المزارعين، والمعدمين، والعمال الزراعيين، لتقديم المزيد من المساعدات والمشورة الفنية المتسقة، وتوفير الاستثمار، وزيادة عمليات التبادل، ورعاية الرصد والتقييم التشاركي لأثار الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية.

30 – ونحن نتعهد بتوجيه أعمالنا ودعمنا من أجل تنفيذ مبادئ المؤتمر، لكي تتحقق رؤية جديدة للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية من خلال ما يلي:

- سوف نضع آليات ملائمة، من خلال منبر عمل دائم، على المستوى العالمي، والإقليمي، الوطني، والمحلي، لإعطاء طابع مؤسسي للحوار الاجتماعي، والتعاون، ورصد وتقييم التقدم في الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية. وهو الأمر الحاسم لتشجيع العدالة الاجتماعية، وتعزيز الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، بصورة مستدامة، بيئياً، وبشكل أكثر تركيزاً على الفقراء، ومراعاة للمساواة بين الجنسين.
- سوف نوصي لجنة الأمن الغذائي العالمي، بتنسيق وثيق مع لجنة الزراعة، باعتماد التدابير الملائمة لتنفيذ إعلان المؤتمر. ولرصد تنفيذ إعلان المؤتمر، سوف نوصي أيضاً باعتماد لجنة الأمن الغذائي العالمي لمجموعة من الخطوط التوجيهية الإضافية لإعداد التقارير. وينبغي أن تتضمن هذه العمليات مشاركة المجتمع المدني ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى التي تتناول السيادة الغذائية، والأمن الغذائي، والإصلاح الزراعي والتنمية الريفية.
- سوف نسعى لدعم مبادرات الشراكة الدولية في مجال الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية على أساس إعلان المؤتمر.
- نحن نقترح أن يتضمن الحوار المتعدد لأصحاب الشأن، في المحفل الخاص الذي يقام أثناء الدورة الثانية والثلاثين، للجنة الأمن الغذائي العالمي، سبتمبر/أيلول 2006، بندا خاصاً في جدول الأعمال، يتعلق بالإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، كآلية إضافية لمتابعة نتائج المؤتمر. وهذا سيكون بنداً هاماً في جدول الأعمال الذي سيتم مناقشته أثناء استعراض منتصف المدة للتقدم الذي تم إحرازه في تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية.
- وسوف نوصي الدورة الواحدة والثلاثين بعد المائة لمجلس المنظمة، الذي يعقد في نوفمبر/تشرين الثانى 2006، بمراجعة إمكانية وضع المزيد من آليات المتابعة المخططة لمساعدة البلدان في تنفيذ نتائج المؤتمر.

الملحق 2

(40) التقارير المقدمة الى المؤتمر من قبل:

أفريقيا (18): أنغولا، بنين، بوركينا فاسو، الكاميرون، ساحل العاج، جمهورية الكونغو الديموقراطية، ليسوتو، مالي، موريتانيا، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، جنوب أفريقيا، تنزانيا، زامبيا وزمبابوي؛

آسيا (6): اندونيسيا، اليابان، جمهورية الصين الشعبية، الفيليبين وتايلند؛

أمريكا اللاتينية (8): كوستاريكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، السلفادور، المكسيك، باراغواي، بيرو وأوروغواي؛

الشرق الأدنى (5): أفغانستان، مصر، المغرب، تونس والإمارات العربية المتحدة؛

أوروبا (3): فلندا، هولندا وتركيا.

(29) دراسات الحالة المقدمة الى المؤتمر كما يلي:

أفريقيا (10): الجزائر، اثيوبيا، غانا، مدغشقر، موزانبيق، ناميبيا، النيجر، رواندا، جنوب أفريقيا وأوغندا؛

آسيا (6): دراسة الحالة لإقليم آسيا والمحيط الهادئ، الهند، اندونيسيا، نيبال، الفلبين وسري لانكا؛

أمريكا اللاتينية (9): دراسة حالة إقليم الانديز، البرازيل، شيلي (3 دراسات حالة)، كولومبيا (2 دراسات حالة) باراغواي وبيرو؛

الشرق الأدنى (3): إيران، لبنان وسورية

أوروبا (1) البوسنة والهرسك.